

أردوغان والسراج يستبقان الحل الليبي باتفاق يحبطه



الخطر ويجلب ليبيا المزيد من عناصر الصراع، لأن مصر ومعها دول المحور المناوئة للمشروع الأردواني، سيرون في الاتفاق تحدياً لهم. وقد بادر أردوغان إلى اتخاذ موقف عدائي من النظام في مصر، وعندما يجلبهم السراج إلى مياه ليبيا الإقليمية، ولا يراعي مصالح الدول المشاطفة، وهذا الذي سيجعلهم معنيين أكثر بدعم عملية استعادة الدولة بقوة الجيش الوطني الليبي، إذ سيعتبرون خطوة السراج انسداداً في وجه عملية السلام، ومكاسرة بين الإرادات، ومن المحتمل أن يُصار إلى استكمال عناصر عملية استعادة الدولة وإلى المساعدة في توافر قوة سياسية للجيش الوطني الليبي توازي قوته العسكرية وترفدها بزخم جديد كان ينقصها.

إذن، وقال وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس، إن هذا الاتفاق يتجاهل أمراً شديداً للوضوح، وهو أن في المسافة بين ليبيا وتركيا، هناك أراض يونانية تمثلها جزيرة كريت، ومن غير المعقول أن الطرفين لا يريان هذه الكتلة الضخمة من الأرض. وعليه يرى اليونانيون أن الاتفاق غير شرعي ويمسّ حقوق الآخرين من الدول المشاطفة للبحر المتوسط. لكن أسوأ ما يعبر عنه الاتفاق هو تغاضي السراج عن حساسيات دول شقيقة ومصالحها الأمنية. فالصراع يستتبعون الخطر الأمني من وجود الميليشيات الأصولية في طرابلس البعيدة عن حدودهم، لكن السراج يفتح المجالين الجوي والبحري، لدولة راعية لهذه الميليشيات، والاتفاق يدق ناقوس

لا السلام، ويفتح إشكالات أخرى لطرابلس، لأن مراعاة مصالح تركيا من شأنها مفاقمة الصراع وإبعاد الحل السياسي، إن لم يؤد إلى تعليق مسار برلين برمهته، وهناك أيضاً الجانب الإيطالي، الذي تدفعه مصالح شركة "إيني" للمحروقات ومنصات الصناعة الاستخراجية الموجودة في ليبيا، إلى طرح مطالب أو اشتراطات ذات صلة بانخراط روما في الأزمة الليبية، ويسهم في معضلة تباين المصالح والأطماع في ليبيا. وجدير بالذكر في هذا السياق أن للميليشيات في ليبيا صلات مستقرة بالقوى الدولية الطامعة في الثروة الليبية. اليونانيون بدورهم، استأؤوا من اتفاق أردوغان والسراج، الذي يسمح لائتلاف بدخول واستخدام المياه الإقليمية والأجواء الليبية دون

في فشل بعثة الأمم المتحدة وفشل اتفاق الصخيرات نفسه. وللأسف نتج عن هذا التجاهل تعديل الإعلان الدستوري لكي يعطي للسراج هامشاً أوسع للمناورة والاحتفاظ بالميليشيات والتكيف مع انتشار السلاح وتعهد عناوين الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق أجمع الليبيون على ضرورة استعادة هيبة الدولة، وعلى رفض المشاركة التركية، لأن أنقرة تدعم الميليشيات التي من شأن بقائها أن يجعل قيام الدولة أمراً مستحيلًا! في واقع الأمر يعتبر الأتراك طرفاً موجوداً على الأرض، يعزز القدرة العسكرية لطرف لا يعنيه قيام الدولة ويخترق التدبير الأممي بمنع تصدير السلاح إلى ليبيا. وواضح تماماً أن أردوغان يستغل حاجة الميليشيات إلى التسليح، ويعتزم الدخول إلى ليبيا من بوابة طرابلس حتى ولو ظلت الحرب تطحن لليبيين. لذا لم يتردد في تزويد الميليشيات بالسلاح، وفي تعويضها عن خسارتها في المعزات.

أما السراج، فهو يتجاوز حدود صلاحياته وقدرته بالمعيار الدستوري، وبالتالي لا يحق له أن يتصرف في أصول الدولة (الأرض والحدود وتقاطعاتها مع الجوار)، بينما هذه الدولة نفسها لا تزال في طور إعادة التشكيل، وليس لديها سوى دستور مؤقت، وتنتظر السلام الداخلي لكي تعتمد دستورا دائماً أو توافقياً. ثم إن اتفاق الصخيرات الذي أصبح بموجبه رئيساً للحكومة، هو محض وثيقة غير دستورية، لأن التوافق الوطني عليها لم يحدث ولا يزال مجتزأ. وعندما تصل عملية برلين لإحلال السلام إلى المرحلة الثالثة من خطتها، بلقاء الليبيين مع الليبيين، سيكون النجاح رهناً بالتوافق على عدم بقاء الميليشيات، وعلى ضرورة أن تسلم هذه الميليشيات سلاحها للدولة، وعدم حضور أي طرف يؤيدها مؤتمر مدريد. فما يحتاج إليه الليبيون هو اتفاق سياسي في هذا الاتجاه. من هنا جاء اتفاق السراج مع أردوغان عاملاً يغذي الحرب

السلفية الجهادية الإرهابية التي تجلب الخراب وتفتح بطون الأوطان للعابثين. وفي ضوء هذا الموقف، فإن حضور تركيا مؤتمر برلين مرفوض تماماً من قبل الوطنيين الليبيين. ولأن الباب سيكون مغلقاً أمام أردوغان، الطامع في نطف وغاز ليبيا، فقد توافق مع السراج لكي يدخل من النافذة، بتفاعة البات عسكرية وتدريبات ومعدات أخرى يرسلها للميليشيات التي اختارها السراج لتثبيت سلطته في العاصمة.

اتفاق السراج مع أردوغان عامل يغذي الحرب لا السلام، ويفتح إشكالات أخرى لطرابلس، لأن مراعاة مصالح تركيا من شأنها مفاقمة الصراع وإبعاد الحل السياسي، إن لم تؤد إلى تعليق مسار برلين برمهته

فالنظام التركي يحمل مشروعاً لإدانة الصراع في ليبيا، وكان تدخله أحد أسباب فشل بعثة الأمم المتحدة في إدارة عملية التوصل إلى سلام في ليبيا على أسس دستورية يتحقق فيها للدولة الليبية شرط احتكار الحق في الإكراه، بالأصالة عن المجتمع الليبي ولمصلحته وبالقانون، مع تكريس هيبة الدولة، فقد تجاهلت البعثة الأممية الشرعية الوطنية الليبية وركزت على شرعية السراج، علماً بأن الإعلان الدستوري، الصادر في الثالث من أغسطس 2011 ومجلس النواب المنتخب في العام 2014 يمثلان المساحة الأهم من هذه الشرعية. فضلاً عن ذلك، يعد التجاهل المريب لمعطيات الواقع الليبي أو بالأحرى واقع العاصمة الليبية التي تسير عليها جماعات مصنفة إرهابية، سبباً



بحكم العلاقة الخاصة القائمة بين النظام التركي وحكومة فايز السراج في طرابلس، لم يكن مستغرباً أن يبرم الطرفان اتفاقاً لترسيم الحدود في البحر المتوسط، تنقصه الموافقة السياسية والاعتبارات الموصولة بالأمن القومي العربي، وحقوق الدول المشاطفة والعملية السلمية في ليبيا. فقد جاء الاتفاق بمثابة محاولة تطاير للعلاقة بين أنقرة والعاصمة الليبية طرابلس، المزدحمة بالميليشيات الأصولية. وبدت العملية أشبه بمقايضة بين رجب طيب أردوغان وفايز السراج الذي بدا معنياً بتحقيق حلم الإسلاميين العرب، إحرار جغرافيا سياسية منطوية على ثروات من النفط والغاز.

فعلى الصعيد السياسي ليس جائزاً لرئيس الحكومة الليبية في طرابلس أن يوقع اتفاقات دولية، وهو لا يمثل إلا طرفاً في صراع داخلي لا يزال جارياً. ذلك بمعنى أنه لا يمكن بموجب مرجعية تعيينه في موقعه (أي اتفاق الصخيرات)، الأهلية لإبرام تعاقبات تحسم قضايا جوهرية تتعلق بأراضي الدولة وحدودها البحرية. فهناك المجلس الأعلى للدولة، وهو الهيئة الاستشارية والتنفيذية وأمامها هدف تحقيق السلام في سائر أنحاء ليبيا بدعم دولي، وهناك حالة من التشتت السياسي الليبي، الذي انعكس من خلال تباين مواقف القوى والشخصيات السياسية والبرلمانية الليبية، حيال مؤتمر برلين لحل النزاع في ليبيا.

من خلال تتبّع التطورات الليبية، يتضح بشكل لافت أن الوطنيين الليبيين يرفضون تماماً أي محاولة إقليمية أو دولية، تؤيد بقاء الميليشيات في عاصمة البلاد، لاسيما وأن هذه الميليشيات تدرج ما بين جماعة الإخوان والجماعات

ال فلسطينيون وسط تطورات إقليمية عاصفة

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الحامد الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

والمعالجة وتوفير الحلول الصائبة، بينما يبدو الفلسطينيون غارقين في محاولات التوصل إلى اتفاق طويل المدى مع إسرائيل، أو التناكس من فحوى رد حركة حماس على دعوة الرئيس عباس لها للمشاركة في الانتخابات. يعلم الجميع أن الخطوة الأولى لتمكين الفلسطينيين وتحقيق الأهداف الشرعية ومواجهة التطورات التي تحيط بهم، هي التوحد ليصبح الشعب واحداً والقيادة موحدة منتخبة تعبر عن جميع الأطراف. ويبدو هذا الأمر صعباً، لكنه ليس مستحيلًا. لقد واجه الشعب الفلسطيني مصاعب وأزمات هائلة خلال مسيرته الطويلة والشاقة واستطاع هزيمتها بوحده وتمسكه بأرضه. تعد الانتخابات الفلسطينية القادمة الفرصة الأخيرة للشعب لتحقيق وحدته وقوته واحترام العالم له، أو قد تكون طعنة الموت النهائي لوجود فلسطين موحدة وواعدة.

وعلى العكس، فإن احتمال نجاح إجراء انتخابات زهية وعمامة لدى العديد من المراقبين والمختصين ضعيف ويكاد يكون منعدماً، والخوف من أن الانتخابات المنشودة يكاملها لن تتحقق. تدرك حركة حماس أنها لن تتمكن من الفوز في الانتخابات القادمة ولو تمكنت من نيل معظم الأصوات، لأن فتح سوف تطعن في نزاهة الانتخابات في ما يتعلق بقطاع غزة، ولأن إسرائيل لن تقبلها في الضفة الغربية، إلا بأوراق اعتماد مختلفة وتنازلات قد تكون أكثر مما ورد في اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي عام 1993 وملحقاته. قد تفوز حماس في غزة لأسباب يعرفها الجميع، وسوف تطعن في نزاهة الانتخابات في ما يتعلق بالضفة الغربية، لكن سوف تستمر في السيطرة على وجودها وقيادتها في القطاع كما هي اليوم. وغاية فتح في الانتخابات الفوز بالضفة الغربية والخسارة في غزة، وتستمر في السيطرة على الضفة الغربية، كما هي اليوم أيضاً، "ويا دار ما زارك شر". لكن ستبقى التداعيات الإقليمية عاملاً حاسماً في رسم بوصلة الكثير من التفاعلات الفلسطينية.

أين سيفق الفلسطينيون من هذا النزاع الأقرب الذي يختلفون في الموقف عنه؟ وما هو موقف حماس التي بدأ الأعداء رئيس مكتبها السياسي زيارة لتركيا؟ هناك بوادر سلام بين دول الخليج العربي، ومحاولات لوقف الحروب والخلافات التي انهكت البعض، هل سيمتد هذا الصلح لأطراف الفلسطينية المتحالفة مع بعض دول الخليج، مثل فتح وحماس؟ هل الفلسطينيون في حالة عداء أم سلام مع إيران، أم أن البعض مسالم والبعض الآخر غير مهتم؟

وأخيراً، الوضع اللبناني والعراقي، ولم يتبين بعد مصيرهما. وهو أمر خطير قد يتجه لصادم داخلي، حيث يعيش في لبنان مئات الآلاف من الفلسطينيين المهددين بدفع فئس تصاعد العنف. هل ستحمي حماس هؤلاء بعلاقاتها المتينة مع إيران ومع حزب الله، أم تتولى حركة فتح الدفاع عنهم، انطلاقاً من علاقاتها المتينة مع غالبية دول الخليج؟ كل هذه الأمور تحيط بالقرار الفلسطيني وتتطلب المزيد من الاهتمام

ببت بوادها في اتفاق أوسلو، أو لمجرد توسيع إمارة غزة الحمساوية. هناك انتخابات ثالثة قادمة ذات تأثير كبير أيضاً على ما يجري في الشرق من أحداث وحروب، وهي الانتخابات الأميركية، حيث يفتح البازار كل أربع سنوات للمزيد من الدعم لإسرائيل والقوة والتميز لجيشها ونجاح اقتصادها.

لكن المفاجأة جاءت هذه المرة من مجلس النواب الأميركي، دون أي جهد أو مبادرة من الجانب الفلسطيني، حيث أصدر مؤخراً تأكيده لدعم حل الدولتين الذي كان مدعوماً من غالبية الإدارات الأميركية السابقة والذي تجاهلته إدارة الرئيس دونالد ترامب الحالية. كيف يمكن للفلسطينيين البناء على هذا التطور اللافت للنظر؟

ثمة بوادر حرب إقليمية قد تنفجر في أي لحظة في البحر المتوسط، جنوب دولة قبرص اليونانية بين الجشع التركي للنفط والغاز والتواجد، وبين دول منها مصر واليونان وقبرص التي تملك الشرعية الدولية للسيطرة على تلك المياه وفق القانون الدولي للبحار.

لو تمكّن غانتس من تشكيلها سهلة في التعامل مع الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة، لأن الرأي العام الإسرائيلي سوف يدعمها وفق استراتيجيتها في وقف الصواريخ التي تنهار من غزة نحو المدن والقرى الحدودية الإسرائيلية. الأمر الذي تعهد قادة تجمع أبيض أزرق، نوه الخلفية العسكرية، بالتصدي له بأي ثمن.

الفلسطينيون، في ما يتعلق بانتخابات أخرى، لا زالوا ينتظرون ملاحظات الرئيس محمود عباس، على رسالة إسماعيل هنية، المسؤول الأول في حركة حماس، حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي لا زال الطرفان المهيمان على ما يتفق من الأرض الفلسطينية يتفاوضان حولها منذ أكثر من عقد من الزمن.

من الواضح أن حماس تبدو مهتمة ومشغولة بمفاوضات أخرى مع إسرائيل، وليس مع حركة فتح، للتوصل إلى تسهيلات وترتيبات وموائم وقرى في البحر. ولا يستطيع أحد أن يجزم بأن التوسع البحري المنشود هو جزء يضاف إلى الدولة الفلسطينية التي



تشهد المنطقة تطورات هامة ومتسارعة، سوف تغير الصورة العامة التي اتسمت بها خلال سنوات طويلة، في ظل تغيرات في دول تقع على أطراف الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تضاف إليها أيضاً أحداث في بلاد بعيدة لها تأثير على ما يدور في منطقة الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن هذه التطورات ترخي بثقلها على ما يجري على الساحة الفلسطينية-الإسرائيلية. فإين نحن، الفلسطينيون، من تلك التطورات؟

تعيش إيران حالة من الارتباك الداخلي والإقليمي، ولا أحد يستطيع القطع إلى أين ستستقر سفينتها، وهي التي تبدي اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، ولها علاقات مع بعض الفصائل منذ زمن، في سياق حساباتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

بدأت بعض القوى الفلسطينية تعيد قراءة المشهد في المنطقة، وتحتسب من التغيرات المتوقعة في بعض قواعد اللعبة، وما تعكسه من توازنات جديدة مع رحلة الصعود والهبوط، والتبدل في المعادلات التي تقيمها قوى رئيسية، والتي تقضي في النهاية إلى تأثيرات على جوانب مختلفة في القضية الفلسطينية.

خلال أسابيع أو أشهر معدودات سوف تحسم أزمة القيادة الإسرائيلية بفوز بنيامين نتانياهو وحزب الليكود، أو بيني غانتس وتجمع أبيض أزرق، وكلاهما على صلة بالأمس المرتبطة بالأمن الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني والسيطرة الكاملة، وبالفلسطينيين وأهدافهم وأمنهم وحريتهم واقتصادهم.

قد تتوقف حكومة أبيض أزرق عن الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية أو بناء مستوطنات جديدة، لكنها لن تعيد ما سلبه نتانياهو من أراض أو شيد من مستوطنات. لن تكون حكومة إسرائيل الجديدة فيما

